



ابن يونس الإمام الجليل وترجيحاته

في مختصر خليل المالكي

الأستاذ سيد المختار أحمد شنان

موريتانيا

ملخص البحث:

تم في هذا البحث عرض مفهوم الترجيح في مختصر خليل بن إسحاق المالكي للإمام ابن يونس الصقلي حيث يقول مؤلف المختصر وبـ"الترجح" لابن يونس كذلك" وتم كذلك عرض سيرته ومنهجه ومؤلفاته ثم بعد ذلك بسط لترجيحاته وما انفرد به في المختصر.

خلص الباحث فيه إلى إبراز علو كعب هذا العالم النحير ومكانته العلمية باعتماد ترجيحاته مصدراً من المصادر التي اعتمد عليها العالم الجهد المالكي الشيخ خليل بن إسحاق في تأليف هذا السفر النفيس المختصر في الفقه المالكي والموسوم بـمختصر خليل في الفقه المالكي والذي حظي بالقبول عند أهل العلم وطلبه.



مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعود بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

{يا أيها الذين آمنوا آتُوا الله وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحُ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ الله وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا} .⁽¹⁾

وبعد:

فإن خير العلوم وأفضليها وأقربها إلى الله وأكملها علم الدين والشريائع المبين لما اشتملت عليه الأحكام الإلهية فهو أولى ما أنفقت فيه نفائس الأعمار وصرفت إليه جواهر الأفكار واستعملت فيه الأسماع والأبصار وقد أكثر العلماء في ذلك من المصنفات ووضعوا فيه المطولات والاختصارات وكان من أجل المختصرات على مذهب الإمام مالك مختصر الشيخ العلامة خليل بن إسحاق الذي أوضح به المسالك إذ هو كتاب صغر حجمه وكثرة علمه وجمع فتاوى وفاق أصرابه جنسا ونوعا واختص بتبيين ما به الفتوى وما هو الأرجح والأقوى ولم تسمح قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله.

تعددت مصادر خليل في كتابه فلم يعتمد على مصدر واحد بل استقى مادة تأليفه من أمهات كتب المالكية كالمدونة والتهذيب والنواذر والزيادات وعقد الجوادر والتلقين وغيرها وقد حاول الشيخ المواق في شرحه على المختصر استجلاء النصوص التي اتكا خليل عليها فكانت شاهدة على صحة نقوله ووفرتها أما أهمها فهي التي أشار إليها في مقدمته حيث قال: (مشيرا بفيها للمدونة وبأول إلى اختلاف شارحيها في فهمها وبالاختيار للخمي لكن إن كان بصيغة الفعل فذلك لا اختياره هو في نفسه وبالاسم فذلك لا اختياره من الخلاف وبالترجمة لابن يونس كذلك وبالظهور لابن رشد كذلك وبالقول للمازري كذلك).⁽²⁾

خص خليل هؤلاء الأربعة لأسباب لخصها الشيخ ابن غازي فقال: (وخصهم بالتعيين لكثرة تصرفهم في الاختيار وببدأ باللخمي لأنه أجرأهم ولذا خصه بمادة الاختيار وخص ابن يونس بالترجمة لأن أكثر اجتهاده في الميل مع بعض أقوال من سبقه وما يختاره لنفسه قليل، وخص ابن رشد بالظهور لاعتماده كثيرا على ظاهر الروايات فيقول يأتي على رواية كذا وكذا وظاهر ما في سمع كذا، وخص المازري بالقول لأنه لما قويت عارضته في العلوم وتصرف فيها تصرف المجتهدين كان صاحب قول يعتمد عليه،⁽³⁾ والذي يهمنا وعليه المدار ونظرا لأهمية هذا المختصر ومكانته العلمية فإنه مل من الأهمية دراسة



وإثبات مكانة العلماء الذين تناولهم هذا المختصر أو الذين كان جل ما في المختصر من اختيارهم أو ترجيحاتهم ومنهم هذا الإمام الفذ النحير الإمام ابن يونس الصقلي ولذلك فقد اخترنا أن نتناول هذا البحث الذي بين أيدينا بعنوان: "الإمام ابن يونس وترجيحاته في مختصر خليل".

أهمية البحث:

- 1- كون هذا البحث يعرف بهذا العالم الجليل وسعة باعه في الفقه ومكانته العلمية في عصره التي جعلته يكون أحد المصادر المهمة في مختصر خليل رحمه الله.
- 2- سيعين طلاب العلم على فهم الرموز والإشارات عند دراستهم للمختصر.

إشكالية الموضوع:

يعتبر الترجيح أحد الأسس المهمة والمعتبرة في الفقه المالكي مما جعله يظهر جلياً في مختصر خليل رحمه الله إلى أي حد وفق الشيخ خليل في اعتماد ترجيحات الإمام ابن يونس؟

أليس هذا حري بنا أن نعرف بهذا العالم الذي يعتبر من رواد الترجيح الفقهي بسيرته ومنهجه ومؤلفاته؟

ألا يقودنا هذا أيضاً إلى إثبات ترجيحاته التي بسطت في مختصر خليل كنموذج منها؟

لعل هذه أبرز التساؤلات التي يقوم عليها البحث والذي جاء للإجابة عنها.

منهج البحث:

سلكنا في هذا البحث المنهج الاستقرائي وذلك بتتبع ما في كتاب مختصر خليل رحمه الله في الفقه المالكي لإثبات الترجيحات التي وردت فيه.



خطة البحث:

مقدمة.

♣ المبحث الأول: تعريف بعض مفردات البحث.

✓ المطلب الأول: الترجيح لغة.

✓ المطلب الثاني: الترجيح اصطلاحاً.

♣ المبحث الثاني: سيرته ومنهجه ومؤلفاته.

✓ المطلب الأول: سيرته.

✓ المطلب الثاني: منهجه ومؤلفاته.

♣ المبحث الثالث: ترجيحاته وما انفرد به في مختصر خليل.

✓ المطلب الأول: ترجيحاته في مختصر خليل.

الخاتمة.



المبحث الأول: تعريف بعض مفردات البحث.

المطلب الأول: الترجح لغة.

رجح الشيء يرجح إذا زاد وزنه وتعدي بالألف فيقال: أرجحته.

ورجحت الشيء بالتشقيل: فضلته وقويته. ⁽⁴⁾

المطلب الثاني: الترجح اصطلاحاً:

قال الجرجاني: ثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر. ⁽⁵⁾

ويعرفه أحد المعاصرین بقوله: "تقديم المjtهد أحد الطريقين المتعارضين لما فيه من مزية معتبرة تجعل العمل به أولى من الآخر". ⁽⁶⁾

المبحث الثاني: سيرته ومنهجه ومؤلفاته.

المطلب الأول: سيرته.

أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي الإمام الحافظ النظار أحد علماء وأئمة الترجح الأخيار الفقيه الفرضي الملازم للجهاد الموصوف بالنجدة وألف كتاباً جاماً لمسائل المدونة وأضاف إليها غيرها من التوارد وغير ذلك وعليه اعتمد طلبة

العلم للمذكرة توفي رحمه الله في عشر بقين من ربيع الأول سنة إحدى وخمسين وأربعين وقيل في ربيع الأخير ويعبّر عنه ابن عرفة بالصقلي. ⁽⁷⁾

عاش ابن يونس رحمه الله أول عمره في صقلية حيث تلّمذ على أبي الحسن الحصائرى القاضى وعتيق بن عبد الجبار الفرضي وأبى بكر بن أبي العباس وهم أعلام المدرسة المالكية الصقلية آنذاك فأخذ عنهم الفقه (المدونة الموازية العتبية).

كما درس الحديث حيث اعْتَنَت حلقات الفقه بصقلية بالموطأ وكتاب الملحق لأبى الحسن القابسي ودرس كتاب التهذيب للبراذعي.



ثم انتقل الإمام إلى القิروان وأخذ عن شيوخها وأكثر من النقل عن بعضهم منهم أبو عمران الفاسي وحدث عن أبي الحسن القابسي.

واستقر الشيخ بالقิروان إلى سنة 449 هـ، ففي تلك السنة جاء الزحف الهمالي على إفريقية وذلك بعدها أعلن المعز ابن باديس الصنهاجي استقلاله عن الفاطميين فبعثوا إليه بقبائل الأعراب من الهماليين فمذقوا شمل الدولة وقضوا على معلم الحضارة وخربت القิروان ولم تعد العاصمة السياسية القوية أو المركز الذي كانت تشع منه المعارف والعلوم والآداب وتفرق من بقي حيا من علمائها في الأمسكار أما الإمام بن يونس فقد انتقل إلى المهدية وأقرأ بها الفقه والفرائض حتى توفي رحمة الله عليه في عشر بقين من ربيع الأول سنة إحدى وخمسين وأربعين 451 هـ.

المطلب الثاني: منهجه ومؤلفاته

1- منهجه:

اعتنى العالمة الفهامة أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي بالمدونة واختصرها اختصاراً رائعاً غير مخل بمسائلها وشرحها شرعاً وافياً شاملًا جامعاً لمسائلها المتفرقة ومقتبساً زياً لها ونظائرها المتوزعة شارحاً ما أشكل من لفظها باسطاً لفظها تيسيراً موجهاً له توجيهها يتسع مع مضامينها مبيناً وجوهها وتأويلها من غير المدونة ومفرقاً بين متماثلاتها حتى لا يلتبس بعضها ببعض.

فعنوان الكتاب الذي ألفه دال على ذلك: (الجامع لمسائل المدونة والمختلطة)، وهو مغن عن غيره بما حواه واشتمل عليه من مسائل المدونة ولا غرو فهو نتاج عالم جهيد دراك حاز السبق في العلوم وشهرته في المذهب المالكي قدماً وحديثاً تغنى عن ذكر ترجمته.

وسبب تأليفه كما جاء في مقدمة كتابه: (أما بعد: يسرا الله له دايتة، وهدانا إلى توفيقه، فقد انتهي إلى ما رغب فيه جماعة من طلبة العلم ببلدنا في اختصار كتب المدونة والمختلطة).

وأما منهجه فإنه واضح في مقدمة كتابه فقد قال: (وتأليفها على التوالي وبسط ألفاظها تيسيراً وتتبع الآثار المروية فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه وإسقاط إسناد الآثار وكثير من التكرار وشرح ما أشكل من مسائلها وبيان وجوهها وتمامها من غيرها من الكتب).



ساق الإمام ابن يونس في كتابه مقدمة في فضل العلم والعلماء والحدث على تحصيله بالصبر على ذلك وأنه لا يتأتى إلا بالعناية والثابرة والملازمة وهو توفيق من الله ثم بفضل تحدث فيه عن أصل هذا العلم بقوله: (اعلم وفقنا الله أن الأصل في هذا العلم اتباع الكتاب والسنّة وإجماع الأمة، ثم النظر والاستدلال، والقياس على ذلك).

فهو يبين أنه اعتمد في أدلة كتابه هذا على هذا الأصل وأنه جمع فيه كتاباً ومن بينها المدونة وأنه رتبه متبعاً في ذلك ترتيب المدونة إلا ما اقتضى تقديمها أو تأخيرها لدواع اقتضت ذلك.

وعليه، فإن الناظر في الكتاب يلاحظ أن الشيخ يسرد الأدلة سرداً ويتبعها تبعاً دالاً على حظ وافر من العلم وبأسلوب سهل سلس ممتع ليس فيه تعقيد ولا تكلف.

وقد اعتمد الإمام على أهم مصادر الفقه المالكي كابن القاسم وابن الموز وابن العتبى وابن وهب وابن حبيب والأبهري وابن القصار وابن خويزمنداد وأبى إسحاق بن شعبان وأبى بكر بن اللباد ومرة يستخدم مثل: قال غير واحد من البغداديين، وقال بعض أصحابنا، ومعظم جبال الفقه المالكي وأعمدته من كانوا قبله.

وربما صرّح بأسماء المؤلفات دون أصحابها، وهو تقليد جار عند أهل العلم لاشتهرها عندهم اشتهر المؤلف نفسه كالنواذر والزيادات الواضحة والعتيبة.

ب-مؤلفاته:

1-الجامع لمسائل المدونة والمحشطة:

وله أهمية كبيرة في الفقه المالكي فعليه معتمد المالكية في القديم، بل كان يطلق عليه مصحف المذهب وذلك تشبّهها له بالمصحف الشريف المبين فيه كل شيء، وأنه من كان عنده الجامع استغنى به عن غيره، وهي في الحقيقة تسمية طابت مسماها.

-يقول القاضي عياض مبيناً قيمة الكتاب: (عليه اعتماد الطالبين في المغرب للمذكرة). ⁽¹⁰⁾

-ويقول الحجوي: (عليه اعتمد من بعده وكان يسمى مصحف المذهب لصحة مسائله ووثق صاحبه). ⁽¹¹⁾

-ويقول الونشريسي: (والجامع من الكتب المعتمدة في المذهب المالكي). ⁽¹²⁾



تداول الناس هذا الكتاب شرقاً وغرباً ونقلوا منه، بل لا تكاد تجد كتاباً مالكيّاً فقهياً أو حديثياً أو تفسيراً إلا ونقل عن ابن يونس وهذا وحده كافٍ في إثبات قيمة الكتاب، فضلاً عن أن بعضهم كان يحفظه عن ظهر غيب ويجيب عن المسائل منه.

- وفي نظم بوطليحية نجد الشيخ الغلاوي الشنقيطي يقول عنه وكما هو معروف عند أهل المذهب بأنه مصحف المذهب وذلك لصحة ما فيه من الأحكام ولشدة اعتماد أهل المذهب عليه:

واعتمدوا الجامع لابن يونس ** وكان يدعى مصحفاً لكن نسي⁽¹³⁾

2- كتاب الفرائض لابن يونس:

وهو كتاب مستقل عن كتاب الجامع لمسائل المدونة والمحشطة وقد ألفه ابن يونس بعدما استكمّل تأليف كتابه الجامع إلا أنه طبع مع كتابه الجامع ليكونا ككتاب واحد وربما يوجد كتاب مستقل ولكننا لم نعثر عليه بالرغم من بحثنا عنه.

يقول رحمه الله في بداية كتاب الفرائض: (فقد كنا شرطنا في كتاب الولاء والمواريث من الكتاب الجامع لمسائل المدونة أنا نضع كتاباً مختصراً جاماً لأصول الفرائض وتعريفها واختلافها وجوهها وتوجيه أقوال المختلفين رغبةً لما عند رب العالمين، ولما حض عليه نبينا محمد عليه الصلاة والسلام خاتم النبيين على تعليمها، وأخيراً بسرعة اندارسها ونسياحها).⁽¹⁴⁾

المبحث الثالث: ترجيحاته وما انفرد به في مختصراً خليل.

المطلب الأول: ترجيحاته في مختصراً خليل.

يشير خليل بن اسحاق في مختصراً بالترجمة لابن يونس كما في مقدمة المختصراً وإن ساقه بصيغة الاسم نحو: الأرجح والمرجح فلا اختيار ابن يونس من خلاف سبق وإن أشار إليه بصيغة الفعل نحو: رجح فلا اختياره هو في نفسه.

♣ اختياراته من الخلاف (الأرجح وأرجح) وهي كالتالي:

1- باب في أحكام الطهارة وما يناسبهما.

(أو بمطروح فيه ولو قصداً من تراب أو ملح والأرجح السلب بالملح).⁽¹⁵⁾

2- فصل في القيام وبده ومراتبها.



(وجاز قدح عين أدى جلوس لا استلقاء فيعيد أبداً وصحح عذرها أيضاً ولم يرض ستر نجس بظاهر ليصل إلى عليه: كال الصحيح على الأرجح).⁽¹⁶⁾

3- فصل في صلاة الخوف.

(كغيرهما على الأرجح وصحح خلافه).⁽¹⁷⁾

4- زكاة الماشية.

(ومن هرب بإبدال ماشية أخذ بزكاتها ولو قبل الحول على الأرجح).⁽¹⁸⁾

5- فصل في مصرف الزكاة.

(ودفعت للإمام العدل وإن عينا وإن غير عبد بحرية فجنائية على الأرجح).⁽¹⁹⁾

6- فصل في محظورات الإحرام.

(وافتدى الملقي الحال إن لم تلزمه بلا صوم وإن لم يجد فليفتدى المحرم كأن حلق رأسه ورجع بالأقل إن لم يفتدى بصوم وعلى المحرم الملقي فديتان على الأرجح).⁽²⁰⁾

7- فصل في النذر.

(وتعين محل اعتياد وركب في المنهل ولجاجة كطريق قربى اعتياد وبحراً اضطر له لا اعتياد على الأرجح).⁽²¹⁾

8- فصل في أحكام الجهاد.

(والشأن القسم بيدهم وهل يبيع ليقسم؟ قوله: وأفرد كل صنف إن أمكن على الأرجح).⁽²²⁾

9- في شروط الطلاق السنوي.

(وأجبر على الرجعة ولو معتادة الدم لما يضاف فيه للأول على الأرجح والأحسن عدمه لآخر العدة).⁽²³⁾

10- باب الایلاء وما يتعلق به.



(وهل المظاهر إن قدر على التكبير وامتنع كالأول وعليه اختصرت أو كالثاني وهو الأرجح). ⁽²⁴⁾

11-باب الظهار وما يتعلّق به.

(أو علّقه بمتحد إلا أن ينوي كفارات فتلزمه ولو المس بعد واحدة على الأرجح). ⁽²⁵⁾

12-باب الظهار وما يتعلّق به.

(وهل إن صام العيد وأيام التشريق وإلا استأنف أو يفطّرها ويبني؟ تأويلان وجهل رمضان: كالعيد على الأرجح). ⁽²⁶⁾

13-باب في العدة.

(والجميع للاستبراء لا الأول فقط على الأرجح ولو اعتاده في: كالسنة أو أرضعت). ⁽²⁷⁾

14-فصل في النفقة الرقيق والدابة والقريب وخدمه والحضانة.

(ولها إن قبل غيرها: أجرا المثل ولو وجد من ترضعه عندها مجانا على الأرجح في التأويل). ⁽²⁸⁾

15-فصل في الحضانة.

(إلا أن تساور هي معه لا أقل ولا تعود بعد الطلاق أو فسخ الفاسد على الأرجح). ⁽²⁹⁾

16-موانع البيع.

(وإلا جاز ومراطلة عين بمثله بصنجه أو كفتين ولو لم يوزنا على الأرجح). ⁽³⁰⁾

17-بيان ما يحرم فيه بيع الفضل والنساء.

(وحل الجبلة وكبيعه بالنفقة عليه حياته ورجع بقيمة ما أنفق أو بمثله إن علم ولو سرفا على الأرجح). ⁽³¹⁾

18-فصل فيما اختلف فيه عدم الرد به.

(كموزون ومعدود والأجرا عليه بخلاف الإقالة والتولية والشركة على الأرجح). ⁽³²⁾



19- فصل في بيان ما يتناوله البيع.

(ولا يجوز أخذ زائد عليه معه بعين على الأصح إلا لمن أعرى عرايا في حوائط فمن كل: خمسة إن كان بالفاظ لا بلفظ على الأرجح لدفع الضرر أو للمعروف). ⁽³³⁾

20- باب أحكام القرض ومتعلقاته.

(وحرم هديته إن لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب كرب القراض وعامله ولو بعد شغل المال على الأرجح). ⁽³⁴⁾

21- باب الحجر وأحكامه.

(وزيد في الأنثى دخول زوج بما وشهادة العدول على صلاح حالتها ولو جدد أبوها حجرا على الأرجح). ⁽³⁵⁾

22- بيان الضمان وأحكامه (ضمان الوجه).

(وجمل في مطلق: أنا حميل وزعيم وأذين وقبيل وعندي وإلى وشبيه على المال على الأرجح). ⁽³⁶⁾

23- أحكام الاستلحاق والإقرار.

(إن ورثه ابن أو باعه ونقض ورجع بنيته إن لم تكن له خدمة على الأرجح). ⁽³⁷⁾

24- باب في بيان الغصب وأحكامه.

(كلبن بقرة ويد عبد أو عينه وعنق عليه إن قوم ولا منع لصاحبها في الفاحش على الأرجح). ⁽³⁸⁾

25- فصل في بيان أحكام الاستحقاق.

(وإن صالح فاستحق ما ييد مدعيه: رجع في مقر به لم يفت وإلا ففي عوضه: كإنكار على الأرجح). ⁽³⁹⁾

26- أحكام الإجارة والكراء.

(أو دخول حائض لمسجد أو دار: لتسخذ كنيسة: كبيعها لذلك وتصدق بالكراء وبفضلة الثمن على الأرجح). ⁽⁴⁰⁾

27- في باب أحكام الطهارة وما يناسبها (أرجح).



(وإن زال تغير النجس لا بكترة مطلق فاستحسن الطهورية وعدمها أرجح).⁽⁴¹⁾

❖ اختياراته في نفسه (رجح):

1-في الصداق وأحكامه.

(ولكل تحريف الآخر فيما يفيد إقراره إن لم تقم بينة ولا ترد إن اتهمه ورجح بدأءة حلف الزوج ما أمره إلا بألف).⁽⁴²⁾

2-باب في أحكام الشهادة.

(وللمقضي له ذلك إذا تعذر من المقصي عليه وإن أمكن جمع بين البيتين: جمع وإلا رجح بسبب ملك كنسج ونتائج إلا بملك من المقاديم).⁽⁴³⁾

3-فصل في شروط الطلاق السنوي.

(وصدقت أنها حائض ورجح إدخال خرقه وتنظرها النساء إلا أن يترافعا طاهرا فقوله).⁽⁴⁴⁾



خاتمة:

توصلنا من خلال هذا البحث المتواضع الذي لا يرقى الى ذكر مناقب هذا العالم الى الخلاصة والتي أجملناها في النقاط تالية:

- 1- أن هذا العالم كان يمثل مرحلة من مراحل المذهب المالكي وهي مرحلة التنقية والتي كان رائدها اللخمي.
 - 2- أن هذا العالم كان يحوز ثقة معاصريه ويعترفون له بالعلم ويكتفيه أن الذين مثلوا مرحلة الجمع والاختصار للمذهب اهتموا به فلا تكاد تجد لهم تأليفاً إلا ذكروه فيه فهذا العلامة خليل ابن اسحاق رحمه الله حين بدأ في مختصره جعله من بين الاربعة الذين اعتمد عليهم في اختياراهم وما ذاك الا دليل على مكانة الرجل وحدة فهمه وطول باعه في العلم.
 - 3- في مختصر خليل لابن يونس من ترجيحات الخلاف سبعة وعشرين 27 مرة وافقه ابن رشد في واحدة في باب الضمان (ضمان الوجه) وافقه اللخمي في أبواب متعددة في باب زكاة العروض وفي التصرية.
 - 4- لم تصل اختيارات ابن يونس في نفسه أكثر عن ثلاثة اختيارات وربما تزيد ولكنها عموماً قليلة.

الهوامش:

⁽¹⁾ سورة الأحزاب: 70-71.

⁽²⁾ مختصر العلامة خليل خليل بن إسحاق بن موسى ضياء الدين الجندي المالكي المصري (ت 776هـ) المحقق: أحمد جاد، ج 1 ص 11، دار الحديث/القاهرة ط 1، 1426هـ/2005م.

⁽³⁾ شفاء الغليل في حل مقتل خليل أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني المكتناسي (ت 919هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب، ج 1 ص 118، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، القاهرة-مصر ط 1، 1429هـ-2008م.

⁽⁴⁾ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي تأليف العالم العلامة أحمد بن محمد بن علي القرى الفيومي (ت 770هـ)، تحقيق عبد العظيم الشناوى ص 219، ط 2، دار المعارف.

⁽⁵⁾ التعريفات على بن محمد بن علي الزين الشريفي الجرجاني (ت 816 هـ)، ص 17، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط 1، 1983م.

⁽⁶⁾ التعارض والترجح بين الأدلة والشرعية بحث أصولي مقارن بالمذاهب الإسلامية المختلفة، عبد اللطيف عبد الله عزيز البرزنجي، ص 228، الجزء الأول سنة الطبع 1413 هـ دار الكتب العلمية بيروت-لبنان.

⁽⁷⁾ مawahib الجليل في شرح مختصر خليل شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطراولسي المغربي، المعروف بالخطاب الرعيعي المالكي (ت 954هـ)، ج 1 ص 35، دار الفك، ط 3، 1412هـ - 1992م.

(8) بحث سابق لي بعنوان: "اين يهونس وترجيحاته في مختصر خليل" منشور على موقع ملتقى أهل الحديث.

⁽⁹⁾ الجامع لمسائل المدونة لابن بیونس الصقلی ج 1 ص 2.



- (10) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليعصي (ت 544هـ)، المحقق: جزء 1: ابن تاويت الطنجي، 1965م، جزء 2، 3، 4: عبد القادر الصحاوي، 1966-1970م، جزء 5: محمد بن شريفة، جزء 6، 7، 8: سعيد أحمد أغرباب، 1981-1983م، ط 1، 114، مطبعة فضالة - الحمدية، المغرب.
- (11) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي محمد بن الحسن بن العربي بن محمد الحجوي الشعاليي الجعفري الفاسي (ت 1376هـ)، (210/2)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط 1، 1416هـ - 1995م.
- (12) المعيار المعرّب والجامع للمغرب عن فتاوى أهل إفريقيا والمغرب في فقه النوازل تأليف: الإمام أب العباس احمد بن يحيى الونشريسي (ت 914هـ)، تحقيق محمد عثمان، (109/11)، الطبعة دار الكتب العلمية.
- (13) بوطليحية وهو نظم في المعتمد من كتب المالكية محمد النابغة بن عمر الغلاوي (ت 1828م) تحقيق يحيى بن البراء، ج 1 ص 77، المكتبة المكية.
- (14) الجامع لمسائل المدونة أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلبي (ت 451هـ)، المحقق: مجموعة باحثين في رسائل دكتوراه، ج 21 ص 367، توزيع: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط 1، 1434هـ - 2013م.
- (15) مختصر خليل ج 1 ص 15.
- (16) مختصر خليل ج 1 ص 34.
- (17) مختصر خليل ج 1 ص 34.
- (18) مختصر خليل ج 1 ص 54.
- (19) مختصر خليل ج 1 ص 60.
- (20) مختصر خليل ج 1 ص 73.
- (21) مختصر خليل ج 1 ص 87.
- (22) مختصر خليل ج 1 ص 91.
- (23) مختصر خليل ج 1 ص 114.
- (24) مختصر خليل ج 1 ص 123.
- (25) مختصر خليل ج 1 ص 125.
- (26) مختصر خليل ج 1 ص 126.
- (27) مختصر خليل ج 1 ص 130.
- (28) مختصر خليل ج 1 ص 139.
- (29) مختصر خليل ج 1 ص 146.
- (30) مختصر خليل ج 1 ص 148.
- (31) مختصر خليل ج 1 ص 157.
- (32) مختصر خليل ج 1 ص 160.
- (33) مختصر خليل ج 1 ص 165.
- (34) مختصر خليل ج 1 ص 172.
- (35) مختصر خليل ج 1 ص 177.
- (36) مختصر خليل ج 1 ص 168.



-
- .191 مختصر خليل ج 1 ص ⁽³⁷⁾
 - .191 مختصر خليل ج 1 ص ⁽³⁸⁾
 - .192 مختصر خليل ج 1 ص ⁽³⁹⁾
 - .205 مختصر خليل ج 1 ص ⁽⁴⁰⁾
 - .16 مختصر خليل ج 1 ص ⁽⁴¹⁾
 - .106 مختصر خليل ج 1 ص ⁽⁴²⁾
 - .227 مختصر خليل ج 1 ص ⁽⁴³⁾
 - .114 مختصر خليل ج 1 ص ⁽⁴⁴⁾